

قرار بشأن الجهود الرامية إلى تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، المنعقد في دورته ١٠٤، ٢٠١٥،

وقد اعتمد توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥،

وإذ يقر بما للانتقال إلى الاقتصاد المنظم من دور حاسم في التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة وفي تحقيق العمل اللائق للجميع،

وإذ يدرك أن نجاح التوصية سيتوقف على فعالية الترويج لها وتنفيذها،

وإذ يسلم بالسياقات والاولويات الوطنية المحددة من أجل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم؛

١. يدعو الحكومات وأصحاب العمل والعمال، جميعاً، إلى إنفاذ توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم إنفاذاً تاماً.

٢. يدعو مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى أن يطلب إلى المدير العام أن يضع استراتيجية وخطة عمل من أجل تعزيز ودعم تنفيذ التوصية، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

(أ) تخصيص الموارد ضمن البرامج والميزانيات القائمة والمقبلة وحشد الموارد من خارج الميزانية للاضطلاع بالعمل مع الهيئات المكونة الثلاثية سعياً إلى إنفاذ التوصية؛

(ب) اتخاذ مبادرات استنارة الوعي وتوفير المواد الترويجية والمساعدة التقنية المناسبة إلى الهيئات المكونة في إطار انفاذ السياسات والتدابير الواردة في التوصية، بما في ذلك عن طريق البرامج القطرية للعمل اللائق؛

(ج) إدراج بند جديد منتظم للمناقشة، حسب مقتضى الحال، في جداول أعمال الدورات المقبلة للاجتماعات الإقليمية لمنظمة العمل الدولية وغير ذلك من منتديات المنظمة بشأن الاجراءات التي يتخذها المكتب والهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية لتنفيذ التوصية، بهدف تحديث وتسهيل تقاسم المعارف والمعلومات والممارسات الحسنة بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛

(د) بناء قدرات الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال لتمكينها من تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج الوطنية الرامية إلى تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم؛

(هـ) دعم عمليات الحوار الوطنية بشأن تصميم وتنفيذ ورصد أطر السياسة الوطنية المتكاملة لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم؛

(و) تشجيع التعاون والشراكات مع المنظمات الدولية المعنية لدعم وضع السياسات والمبادرات الرامية إلى تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

٣. يدعو مجلس الإدارة إلى أن يطلب تقارير منتظمة من الدول الأعضاء بموجب المادة ١٩ من دستور منظمة العمل الدولية، كجزء من آليات الإبلاغ القائمة، لا سيما الدراسات الاستقصائية العامة، وأن يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصية.